

Distr.: Limited
2 September 2015
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الثالث (المعني بتسوية المنازعات
بالاتصال الحاسوبي المباشر)
الدورة الثانية والثلاثون
فيينا، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر في سياق معاملات التجارة
الإلكترونية عبر الحدود
وثيقة مقدّمة من الاتحاد الروسي
مذكّرة من الأمانة

قدمت حكومة الاتحاد الروسي إلى الأمانة وثيقة تتضمن رؤية ونُهجاً مفاهيمية فيما يتعلق بتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر في سياق معاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وقد قُدِّمت الوثيقة إلى الأمانة قبل دورة سابقة للفريق العامل الثالث (المعني بتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر) ولكن تقرر إتاحتها الآن للفريق العامل. ويُستنسخ في مرفق هذه المذكرة النص الذي تلقته الأمانة بالشكل الذي ورد به.



المرفق

رؤية ونهج مفاهيمية إزاء طرح مجموعة من التوصيات بشأن إنشاء وعمل بيئة ثقة عابرة للحدود في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية ذات الصلة

مقدمة

يُقصد بتعبير "مجال الثقة العابر للحدود" مجموعة من الشروط القانونية والتنظيمية والتقنية التي توصي بها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة (الإدارات) والمنظمات الدولية ذات الصلة بهدف ضمان الثقة (الاطمئنان إلى صحة البيانات) في التبادل الدولي للوثائق والبيانات الإلكترونية بين الأطراف المتفاعلة إلكترونياً (المشاركين).

ويُقصد بتعبير "الأطراف المتفاعلة إلكترونياً (المشاركين)" كامل السلطات العامة والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المتفاعلين ضمن علاقات ناشئة من إنشاء الوثائق والبيانات الإلكترونية وإرسالها ونقلها وتلقيها وتخزينها واستخدامها.

وتهدف هذه المقترحات إلى تحديد النهج والقضايا التي ستناقش في سياق وضع مجموعة من التوصيات بشأن تكوين وأداء مجال الثقة العابر للحدود (توصيات مجال الثقة العابر للحدود) في مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهي ترمي إلى تيسير إقامة البنية التحتية التقنية والمؤسسية والقانونية للاستخدام العملي لتوصيات مجال الثقة العابر للحدود.

ويُرْحَب بمشاركة الوفود المهمة والخبراء المهتمين من الهيئات الحكومية والمنشآت التجارية في هذه المناقشة.

دور منظمة التجارة العالمية ومساهماتها المحتملان في بيئة الثقة العابرة للحدود. سوف يساهم إقامة بيئة الثقة العابرة للحدود في تيسير التجارة الدولية، وسوف يساعد اهتمام منظمة التجارة العالمية بمسائل تلك البيئة على حشد الدعم من الحكومات والمنشآت التجارية من أجل تنفيذها على الصعيد العملي. ومن المجالات الأخرى التي تشغل البال غيابُ تنسيق العمل (وفي كثير من الأحيان غياب قابلية التشغيل التبادلي للنواتج النهائية) بين العديد من المنظمات الدولية والإقليمية (على سبيل المثال، المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس والاتحاد الدولي للاتصالات ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا/مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وغيرها) التي تُعنى بالمعايير الإلكترونية والمسائل

ذات الصلة. ومن شأن إسناد دور تنسيقي إلى منظمة التجارة العالمية في هذه العملية أن يُضفي مزيداً من الكفاءة والفعالية على التوحيد القياسي الدولي في هذا المجال.

التُّهَج المفاهيمية

- ١- تُقترح التوصيات المتعلقة ببيئة الثقة العابرة للحدود بهدف ضمان الحقوق والمصالح القانونية للمواطنين والمنظمات ضمن الولاية القضائية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدى إجراء المعاملات المعلوماتية ذات الدلالة القانونية في شكل إلكتروني باستخدام الإنترنت وغيره من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المفتوحة وذات الاستخدام الواسع النطاق.
 - ٢- ويُقترح أن تُكفل الضمانات المؤسسية المذكورة ضمن النشاط التجاري للمشغّلين المتخصصين الذين:
 - يقدّمون للمستخدمين مجموعة من الخدمات الموثوق بها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
 - يعملون في إطار نظم قانونية مستقرة تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، القيود التي تفرضها معالجة البيانات الشخصية.
 - ٣- وهي تهدف إلى تقديم وصف لمختلف النظم القانونية الممكنة:
 - استناداً إلى الاتفاقات (الاتفاقيات) الدولية و/أو اللوائح الدولية المنطبقة بصورة مباشرة؛
 - استناداً إلى الاتفاقات التجارية و/أو الممارسات التجارية المعتادة؛
 - من دون لوائح دولية خاصة.
- ويمكن للمؤسسات التقليدية (السلطات الحكومية، والتسويات القضائية، والتأمينات ضد المخاطر، ومكاتب التوثيق، وغيرها) تقديم الدعم الإضافي للنظم القانونية من خلال الاعتراف المتبادل بالوثائق الإلكترونية التي تؤمّن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموثوق بها. ويمكن أيضاً أن تنص النظم القانونية القائمة على فرض متطلبات خاصة بشأن الدعم المادي والمالي للنشاط التجاري للمشغّلين المتخصصين في حالة وقوع ضرر على مستخدميهم، بما في ذلك حالات الإضرار بالبيانات الشخصية.
- ويُقترح أن يُنظر في مسألة الضمانات المؤسسية والنظم القانونية من أجل إنشاء وتشغيل مجموعات بيئة الثقة العابرة للحدود على المستويين الإقليمي والعالمي وكذلك من أجل الخدمات الوظيفية المقدّمة في إطار هذه المجموعات في توصية منفصلة للأونسيرال.

٤- ويُقترح تقديم وصف للمجموعات المحتملة من الخدمات الموثوقة بشأن البنى التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب أهمية التطبيقات الوظيفية. ويمكن لمشغلي نظم المعلومات الوظيفية أن يحددوا الخدمات ومستويات الثقة المتاحة بشأنها مع مراعاة التهديدات والمخاطر والنظم القانونية المتفق عليها ومتطلبات المستخدمين. ومن أجل كفاءة المستويات المطلوبة من الثقة، يمكن لمشغلي نظم المعلومات الوظيفية العمل في بيئة دولية محايدة تحددها نظم قانونية معينة. ويُقدّم وصف للبنى التحتية التنظيمية اللازمة لإقامة بيئة دولية محايدة والحفاظ عليها.

ويمكن النظر في الأحكام المشتركة بشأن تكوين وأداء مجموعات بيئة الثقة العابرة للحدود على المستويين الإقليمي والعالمي، والخدمات الوظيفية المقدّمة في إطار هذه المجموعات، وكذلك مجموعات خدمات البنى التحتية المعلوماتية الموثوقة في "توصية من أجل تأمين التفاعل الإلكتروني الموثوق وذي الدلالة القانونية عبر الحدود" الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا/مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية.

ويمكن أن يكون وصف خدمات معيّنة من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموثوقة موضوعاً للمعايير والتوصيات التقنية التي يضعها الاتحاد الدولي للاتصالات، واللجنة التقنية المشتركة بين المنظمة الدولية للمعايير، واللجنة الكهربائية التقنية الدولية (JTC-1)، والمعهد الأوروبي لمعايير الاتصالات السلكية واللاسلكية، وجهات أخرى.

٥- ويمكن تحديد مجموعات خصائص التعرّف في النظم القانونية المتعلقة بالنشاط التجاري للمشغّلين المتخصصين في أداء مهام التعرّف والمشغّلين الوظيفيين، ويمكن صيانتها عن طريق خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموثوق بها ذات الصلة. ويمكن تنظيم نشاط المشغّلين من خلال متطلبات تنظيمية وتقنية موجهة نحو أمور منها حماية البيانات الشخصية.

ومن شأن مجموعات خصائص التعرّف وإجراءات التعرّف نفسها أن تشكل الأساس لتحديد مستويات الثقة في مخططات التعرّف. ويمكن أن تكون مستويات الثقة الخاصة بمخططات التعرّف أساسية من أجل تنظيم التفاعل بين مختلف مجموعات الثقة (انظر البند ٩).

٦- ويُقترح وصف آليات التفاعل بين دول معينة واتحاداتها الدولية مع صيغ دولية أخرى ضمن أطر إنشاء بيئة ثقة مشتركة عابرة للحدود:

٦-١- على أساس الانضمام إلى نظام قانوني قائم يكفل الضمانات المؤسسية للمشاركين في التفاعل الإلكتروني:

- انضمام دولة انضماما كاملا إلى نظام قانوني قائم على أساس المعاهدات الدولية و/أو اللوائح الدولية الواجبة التطبيق بصورة مباشرة، التي تكون قد حُددت في أطرها مهمة تكوين بيئة ثقة عابرة للحدود إقليمية أو سوّيت بالفعل، بما في ذلك الخدمات الوظيفية المقدمة في أطر بيئة الثقة العابرة للحدود هذا؛
 - انضمام دولة انضماما جزئيا إلى نظام قانوني قائم على أساس المعاهدات الدولية و/أو اللوائح الدولية الواجبة التطبيق بصورة مباشر، كجزء من الأحكام المتعلقة بتكوين بيئة ثقة عابرة للحدود الإقليمية و/أو وظيفية؛
- ٦-٢- على أساس التفاعل بين الاتحادات الدولية المختلفة:
- في المرحلة الأولى، تشكّل مجموعة من الدول مجموعة إقليمية معزولة من بيئات ثقة عابرة للحدود بما في ذلك الخدمات الوظيفية المقدّمة في إطار تلك البيئات، بما يكفل الضمانات المؤسسية لأطراف التفاعل الإلكتروني ضمن النظام القانوني الذي حدده هذه الدول؛
 - في المرحلة الثانية، تُحدّد بروتوكولات التفاعل الموثوق مع الاتحادات الدولية الأخرى فيما يتعلق بالاعتراف المتبادل بالنظم القانونية المختلفة. ويشمل هذا الاعتراف المتبادل الضمانات المؤسسية ومتطلبات أمن المعلومات فيما يتعلق بكل واحدة من الصيغ الدولية، ومن الممكن أن يكون ذلك على أساس بوابة لأمن المعلومات يجري تشغيلها ضمن أطر نظام قانوني خاص.
- ٦-٣- على أساس التفاعل بين دولة ودول أو اتحادات دولية أخرى:
- في المرحلة الأولى، تشكّل دولة مجموعة وطنية معزولة لبيئة ثقة عابرة للحدود تعمل في إطار النظام القانوني الوطني الذي حدده هذه الدولة؛
 - في المرحلة الثانية، تُحدّد بروتوكولات التفاعل الموثوق مع دول و/أو اتحادات دولية أخرى فيما يتعلق بالاعتراف المتبادل بالنظم القانونية المختلفة. ويشمل هذا الاعتراف المتبادل الضمانات المؤسسية ومتطلبات أمن المعلومات فيما يتعلق بهذه الدول والصيغ الدولية، ومن الممكن أن يكون ذلك على أساس بوابة لأمن المعلومات يجري تشغيلها ضمن أطر نظام قانوني خاص.
- ٧- ويقترح وصف آليات تشكيل المجموعات، على غرار البند ٦، فيما يخص النظم القانونية المستندة إلى الاتفاقات التجارية و/أو الممارسة التجارية.
- ٨- ويقترح وصف آليات تكوين بيئة ثقة عالمية عابرة للحدود على أساس التكامل بين المجموعات المختلفة لتكوين مصفوفة مشكّلة وفقا للخصائص التالية:

- الخدمات الوظيفية والنطاق الإقليمي،
- النظم القانونية المختلفة وتعديلاتها.
- ٩- ويُقترح وصف نُهج لتشكيل أنواع متعددة من بوابات أمن المعلومات كعناصر رئيسية لبناء مصفوفة عالمية لبيئة ثقة عابرة للحدود.
- ويمكن أن يتمثل الهدف من إنشاء تلك البوابات في إتاحة إمكانية التفاعل بين مختلف مجموعات بيئة الثقة العابرة للحدود العالمية. ويمكن أن يراعي تشكيل البوابات جميع الجوانب القانونية والتنظيمية والتكنولوجية الضرورية.
- ويمكن أن تراعي نُهج تشكيل البوابات النمطية لأمن المعلومات وجود مستويات ممكنة مختلفة للتفاعل بين مختلف مجموعات بيئة الثقة العابرة للحدود. وعلى وجه الخصوص، يمكن تنفيذ تشكيل البوابات على مستويين، وهما: المستوى القانوني والتنظيمي وحده، والمستوى المركب القانوني والتنظيمي والتقني.
- ويمكن أن تراعي نُهج تشكيل البوابات النمطية لأمن المعلومات استخدام موجزات انتقالية تصف وتشكّل عمليات الانتقال من مجموعة إلى أخرى. ويمكن لهذه الموجزات الانتقالية أن تراعي مستويات الثقة لمخططات التعرف المستخدمة داخل المجموعات المتفاعلة، انظر البند ٥.
- ويمكن أن يكون وصف مختلف أنواع بوابات أمن المعلومات موضوعاً للمعايير والتوصيات التقنية التي يضعها الاتحاد الدولي للاتصالات واللجنة التقنية المشتركة بين المنظمة الدولية للمعايير واللجنة الكهربائية التقنية الدولية.

ملخص

- إن مشكلة تبادل الوثائق الإلكترونية عبر الحدود مهمة ويشار إليها في الإعلانات العالمية والإقليمية، من حيث:
- النهوض بالبحوث والتعاون من أجل التمكين من استعمال البيانات والبرمجيات بفعالية، خاصة الوثائق والمعاملات الإلكترونية، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية للتوثق من الهوية وتحسين الأساليب الأمنية (القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي ١٠ سنوات، الرؤية فيما يتعلق بالقمة بعد عام ٢٠١٥، الباب جيم ٥-). بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الفقرة ((١)).
- تعزيز الثقة في البيئات الإلكترونية على الصعيد العالمي عن طريق تشجيع التدفق الآمن للمعلومات عبر الحدود، بما في ذلك الوثائق الإلكترونية، وبذل الجهود الرامية إلى توسيع وتعزيز الهياكل الأساسية للمعلومات في آسيا والمحيط الهادئ وبناء الثقة

والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (إعلان قادة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٢، إعلان فلاديفوستوك - التكامل من أجل النمو، والابتكار من أجل الرخاء).

ويوجد في العالم الآن عدة ممارسات جيدة لحل مثل تلك المسألة:

- في المفوضية الأوروبية - على أساس لائحة البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن خدمات التعرف وتوفير الثقة فيما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية في السوق الداخلية (المشروع eIDAS^(١))؛
- وفي الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية - على أساس معاهدة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية ومفهوم استعمال الخدمات والوثائق الإلكترونية ذات الدلالة القانونية في التفاعل المعلوماتي المشترك بين الدول؛^(٢)
- وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ - على أساس التحالف الآسيوي بشأن التجارة الإلكترونية.^(٣)

وتتطلب الاحتياجات الإنمائية للاقتصاد العالمي، ولا سيما في أوقات الأزمات، تنشيط عمليات التكامل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بوسائل منها استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات القائمة على الابتكارات. وهذه هي المهام التي تهدف توصيات بيئة الثقة العابرة للحدود المقترحة إلى حلها.

تعليق موجّه إلى خبراء فريق الأونسيترال العامل الثالث المعني بتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر

إن مشكلة تحديد هوية المدعين أو المدعى عليهم في تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر يمكن حلها في سياق النموذج المقترح أعلاه (نموذج تشكيل وعمل بيئة الثقة العابرة للحدود كمصفوفة مكوّنة من مجموعات إقليمية وعالمية، مترابطة فيما بينها، بما في ذلك الخدمات الوظيفية المقدّمة في أطر هذه البيئة) على النحو التالي:

(١) <http://ec.europa.eu/dgs/connect/en/content/electronic-identification-and-trust-services-eidas-regulatory-environment-and-beyond>

(٢) www.eurasiancommission.org/docs/Download.aspx?IsDlg=0&print=1&ID=5713

(٣) www.paa.net/

- يتولى أحد الأطراف تنظيم مجموعة وظيفية لبيئة ثقة عابرة للحدود تكون متخصصة في دعم إجراءات تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر فيما يتعلق بمعاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود؛
 - يمكن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في النطاق الجغرافي لهذه المجموعة؛
 - يتم تعهد عمل هذه المجموعة من خلال النشاط التجاري لمشغل متخصص أو مجموعة من المشغلين ذوي الصلة؛
 - يمكن أن يكون موضوع النشاط التجاري للمشغلين المتخصصين هو تقديم حزم من خدمات الهوية الموثوق بها استناداً إلى مجموعة من مخططات الهوية المعتمدة في أطر المنصات التجارية الإلكترونية؛
 - يُرسى النظام القانوني للنشاط التجاري للمشغلين المتخصصين من خلال اتفاقات مع المنصات التجارية.
- واستناداً إلى ما ورد أعلاه، يُقترح إجراء التعديلات التالية على مشروع القواعد الإجرائية لتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر:
- ينبغي إعادة صياغة الفقرة ٤ (ح) من المادة ٤ ألف على النحو التالي:
- توقيع المدعى و/أو ممثله أو أي طرائق أخرى لتحديد هويته والتوثيق منها على النحو الذي تحدده "التوصية من أجل تأمين التفاعل الإلكتروني الموثوق وذي الدلالة القانونية عبر الحدود" الصادرة عن مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية.
- وينبغي إعادة صياغة الفقرة ٢ (ز) من المادة ٤ باء على النحو التالي:
- توقيع المدعى عليه و/أو ممثله أو أي طرائق أخرى لتحديد هويته والتوثيق منها على النحو الذي تحدده "التوصية من أجل تأمين التفاعل الإلكتروني الموثوق وذي الدلالة القانونية عبر الحدود" الصادرة عن مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية.

الإضافة إلى الرؤية والنهج المفاهيمية إزاء طرح مجموعة من التوصيات بشأن إنشاء وعمل بيئة ثقة عابرة للحدود في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية ذات الصلة

البنية التحتية المشتركة للثقة فيما يخص التفاعل الإلكتروني ذا الدلالة القانونية عبر الحدود

ورقة بيضاء

الغرض

أصبحت شبكة الإنترنت أداة اعتيادية يستخدمها الأفراد والكيانات في مختلف الدول للحصول على الخدمات الإلكترونية. ومزايا تلك الخدمات واضحة ولكن يوجد عدد من المسائل التنظيمية والقانونية التي تحول دون استخدامها على نطاق واسع في المجالات التي يحتاج فيها المستخدمون إلى مستوى معين من الثقة في هذه الخدمات. وتتمثل إحدى المسائل الرئيسية في كفاءة صحة الوثائق الإلكترونية والدلالة القانونية للتفاعل الإلكتروني بوجه عام. وتعتبر هذه المشكلة ملحة على الصعيد الوطني - ضمن ولايات قضائية معينة، وكذلك على الصعيد العابر للحدود - من خلال تفاعل المشاركين فيما يتعلق بالولايات القضائية للدول المختلفة. وقد تم النظر في هذه المسائل على نحو متكرر في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة (مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية والأونسيترال)، وكذلك على المستوى الإقليمي - في كومنولث الدول المستقلة والاتحاد الأوروبي ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. ولكن لم يتم التوصل بعد إلى حل مُرضٍ.

ومن أجل تمكين تفاعل إلكتروني عابر للحدود موثوق، استهل خبراء الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات^(٤) هيئة بيئة الثقة العابرة للحدود استناداً إلى البنية التحتية المشتركة للثقة. ويكمن الهدف الرئيسي منها في تقديم خدمات ثقة بمواصفات مختلفة (أساسية ومتوسطة وعالية) إلى مستخدمي البنية التحتية المشتركة للثقة لدى تفاعلهم الإلكتروني. وسوف يتيح ذلك إضفاء دلالة قانونية على التفاعل الإلكتروني وفق تقدير المستخدمين بغض النظر عن موقعهم أو ولايتهم القضائية.

ويعدُّ نظام بيئة الثقة العابرة للحدود منصة أساسية قابلة للتوسيع بسهولة تتيح الوصول الموحد إلى الخدمات الإلكترونية لتوفير الثقة. وحيث إن النظم الإلكترونية القائمة تؤخذ في

(٤) The Regional Commonwealth in the field of communications. www.rcc.org.ru

الاعتبار، يُتوقع أن تكون متطلبات تحديثها من أجل الانضمام إلى بيئة الثقة العابرة للحدود عند حدها الأدنى.

وفي سياق العمل بشأن نظام بيئة الثقة العابرة للحدود، اقترح هيكل البنية التحتية المشتركة للثقة، ووصفت الارتباطات بين مختلف عناصره وتفاعلها مع المستخدمين حيث يجري التخطيط على نحو متزامن في ثلاثة جوانب، القانونية والتنظيمية والتكنولوجية. وأتاح تحليل بدائل التحقيق الفعلي لاستخدام البنية التحتية المشتركة للثقة وسيناريوهات ذلك الاستخدام إعداد قائمة بالوثائق الضرورية من أجل التحديد الكامل لمواصفات النظام.

ويمكن أن تتمثل الخطوة التالية في الترويج للمنتج الجديد، في رأينا، في مناقشة الخبرات والمعارف المتراكمة مع مختلف الشركاء (الخبراء والمنظمات) المهتمين بتسهيل وتبسيط الخدمات الإلكترونية عبر الحدود وفي الوقت نفسه منحها الصلاحية القانونية.

كما ينبغي إعداد مجموعات من الوثائق المعيارية والتنظيمية والتكنولوجية لضمان التشغيل المتبادل في إطار فرادى "نطاقات الثقة"^(٥) (انظر الفصل الرابع، الفقرة ٣).

وعلاوة على ذلك، توجد خطط للشروع في أعمال محددة تشمل تشكيل بيئة الثقة العابرة للحدود، بدءاً بإنشاء هيئات التنسيق الدولي وهيكل البنية التحتية المشتركة للثقة ضمن إطار فرادى "نطاقات الثقة" المعني يبدأ بعده التحقيق العملي لنظم التفاعل الإلكتروني العابر للحدود ذات الدلالة القانونية.

ضمان الثقة الدولية: هيكل البنية التحتية المشتركة للثقة

يجري تطوير بيئة الثقة العابرة للحدود على ثلاثة مستويات: القانوني والتنظيمي والتكنولوجي. ويسمح تقديم وصف معقد بالتشغيل الصحيح للنظام ككل ولكل عنصر من عناصره.

ويتم اختيار هيكل البنية التحتية المشتركة للثقة على نحو يمكن معه توسيعه تدريجياً بسهولة. وهو يتوسع بسهولة عند أي مستوى من المستويات قيد النظر بسبب انضمام مشاركين جدد، مثل الولايات القضائية الجديدة والمشاركين الجدد خارج الحدود الوطنية والمشغلين الجدد لخدمات توفير الثقة ونظم التسجيل.

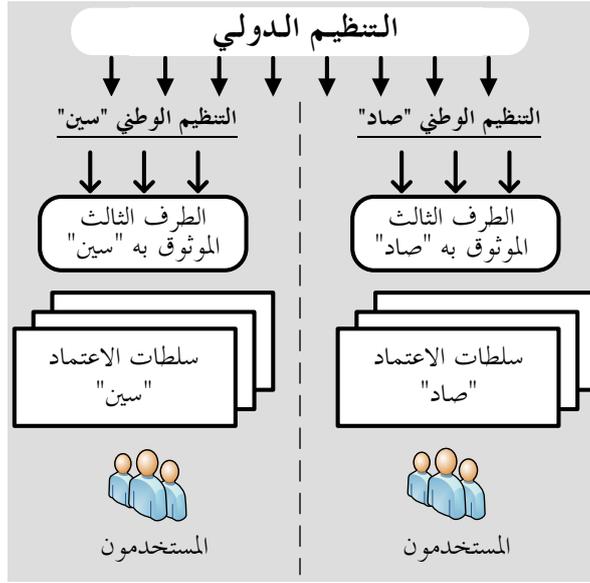
(٥) المعلومات والبيئة القانونية باستخدام نفس البنية التحتية المشتركة للثقة.

المستوى القانوني

يمكن بناء بيئة الثقة العابرة للحدود على أساس نطاق وحيد أو متعدد. وفي سياق التنظيم القانوني والهيكلية، فإن الأساس المتعدد النطاقات هو الخيار الأكثر تعقيدا. وينطوي نظام النطاقات المتعددة على تطبيق وسائل الطرف الثالث الموثوق به. ويتضمن الشكل ١ مخططا عاما لتنظيم قانوني.

الشكل ١

التنظيم القانوني لبيئة الثقة العابرة للحدود



يمكن تقسيم التنظيم القانوني للتفاعل المعلوماتي العابر للحدود ذي الدلالة القانونية إلى جزئين: دولي ووطني. ويُضطلع بالتنظيم القانوني الدولي على أساس الأنواع التالية من الوثائق:

- المعاهدات/الاتفاقات الدولية؛
- إجراءات المنظمات الدولية الأخرى؛
- المعايير واللوائح الدولية؛
- الاتفاقات بين المشاركين في التفاعل المعلوماتي العابر للحدود بشأن مسائل معينة؛
- الإجراءات النموذجية.

ويستند التنظيم القانوني الوطني إلى مجموعة من الوثائق المعيارية الموحدة في كل ولاية قضائية معينة.

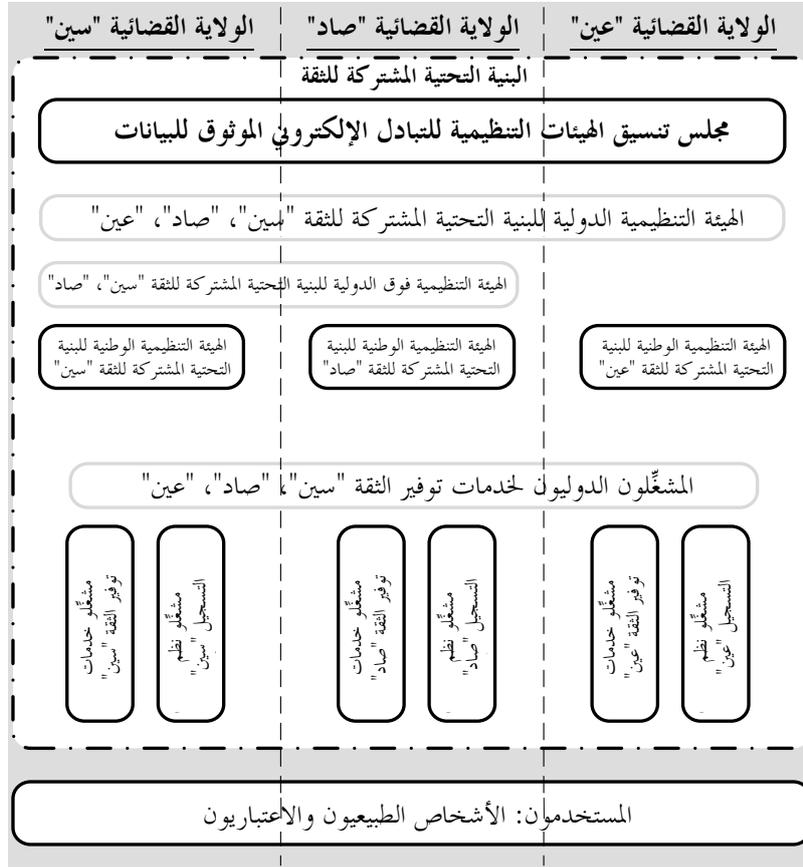
المستوى التنظيمي

يتم التوصل إلى الاعتراف المتبادل ذي الدلالة القانونية بخدمات توفير الثقة في إطار الولاية القضائية للدول المختلفة عن طريق إنشاء وتشغيل مجلس تنسيق الهيئات التنظيمية للتبادل الإلكتروني الموثوق للبيانات. ويخضع نشاط المجلس لنظامه الأساسي الذي يعترف به ويوقعه جميع أعضائه المأذون لهم - أي الهيئات التنظيمية للتبادل الإلكتروني للبيانات ممثلة أساساً بالهيئات التنظيمية الوطنية للبنية التحتية المشتركة للثقة.

ويمكن عرض الهيكل التنظيمي من خلال الرسم البياني التالي (انظر الشكل ٢):

الشكل ٢

الهيكل التنظيمي لبيئة الثقة العابرة للحدود (العناصر الاختيارية مبينة بالإطار الرمادي)



ويُصدر المجلس عدداً من الوثائق المرتبطة بنظامه الأساسي:

- المتطلبات التي يتعين على أعضاء المجلس الوفاء بها من أجل نيل عضويته الكاملة؛
- المبادئ التوجيهية بشأن القيام بإشراف "مستتر" من أجل القبول في عضوية المجلس والمراجعة المتبادلة الدورية للحفاظ على العضوية الطوعية في المجلس؛
- معايير الامتثال التي يستوفيهها مشغّلو خدمات البنية التحتية المشتركة للثقة ومشغّلو نظم التسجيل، ومنهجية تطبيق هذه المعايير؛
- مخطط التقدير/التحقق الخاص بمشغّلي خدمات البنية التحتية المشتركة للثقة ومشغّلي التسجيل فيما يتعلق بوفائهم بهذه المعايير.

وفي بيئة الثقة العابرة للحدود، تكون كل منطقة ممثلة بالمنظّم الوطني للبنية التحتية المشتركة للثقة (انظر الشكل ٢، الهيئات التنظيمية الوطنية "سين" و"صاد" و"عين") الذي ينظم نشاط مشغّلي خدمات توفير الثقة ومشغّلي نظم التسجيل ضمن ولايته القضائية.

وفيما يخص مجموعات الدول التي تتسم بدرجة عالية من التكامل (على سبيل المثال، الجماعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ أو الاتحاد الأوروبي) هناك إمكانية لتشكيل هيئة تنظيمية فوق وطنية للبنية التحتية المشتركة للثقة (انظر الشكل ٢، الهيئة التنظيمية فوق الوطنية "سين" و"صاد" للبنية التحتية المشتركة للثقة). ومن ثمّ، تحل هيئة تنظيمية فوق وطنية "سين" - "صاد" واحدة للبنية التحتية المشتركة للثقة محل مجموعة مكونة من هيئتين تنظيميتين وطنيتين "سين" و"صاد" للبنية التحتية المشتركة للثقة.

وتتاح الإمكانية الطبيعية للتوسيع التدريجي للبنية التحتية المشتركة للثقة من خلال إجراءات السماح بانضمام أعضاء جدد إلى المجلس (الولايات القضائية الجديدة والمشاركون فوق الوطنيين الجدد) ومخطط التحقق من مشغّلي خدمات البنية التحتية المشتركة للثقة ومشغّلي نظم التسجيل فيما يتعلق بوفائهم بالمعايير التي أصدرها المجلس (المشغّلون الجدد للخدمات والمشغّلون الجدد لنظم التسجيل).

وإذا بلغ أعضاء المجلس (انظر أدناه) من حيث الوفاء بالشروط مستوى الثقة "المتوسط"، يمكنهم البدء في إنشاء الهيئة التنظيمية الدولية للبنية التحتية المشتركة للثقة والمشغّلين الدوليين لخدمات توفير الثقة (انظر الشكل ٢، الهيئة التنظيمية الدولية "سين" و"صاد" و"عين" للبنية التحتية المشتركة للثقة والمشغّلون الدوليون "سين" و"صاد" و"عين" لخدمات توفير الثقة). وسوف تنسّق الهيئة التنظيمية الدولية للبنية التحتية المشتركة للثقة التفاعل بين المشغّلين الدوليين لخدمات توفير الثقة والهيئات التنظيمية الوطنية للبنية التحتية المشتركة للثقة (موجب النظام الأساسي للمجلس) و/أو الهيئات التنظيمية الوطنية للبنية التحتية المشتركة للثقة.

ولكي يصبح مورّد الخدمات المعنية مشغّلاً وطنياً لخدمة توفير الثقة أو مشغّلاً لنظام التسجيل، عليه أن يخضع لإجراءات الاعتماد لدى الهيئة التنظيمية الوطنية للبنية التحتية المشتركة للثقة في الولاية القضائية نفسها. ويخضع المشغّلون الدوليون لخدمات توفير الثقة للاعتماد لدى الهيئة التنظيمية الدولية للبنية التحتية المشتركة للثقة. وتُنظّم متطلبات اعتماد مشغّلي خدمات توفير الثقة ومشغّلي نظم التسجيل، وكذلك متطلبات نشاطهم، في إطار معايير الامتثال التي يصدرها المجلس والملاحق الوطنية المحتملة الصادرة عن الهيئة التنظيمية المعنية.

وفي ظل بيئة الثقة العابرة للحدود، يمكن أن يكون مستخدمو الخدمات الإلكترونية من الأفراد والكيانات القانونية على السواء. ويختار المستخدمون المستوى اللازم لتأهيل خدمة توفير الثقة وفقاً لتقديرهم أو بموجب اتفاق.

ويقدّم الخدمات المورّدون المعنيون - أي مشغّلو خدمات توفير الثقة. وفي بعض الحالات، يمكن لمشغّلي نظم التسجيل أيضاً أن يقدموا الخدمات. ويتكامل مشغّلو خدمات توفير الثقة ومشغّلو نظم التسجيل من خلال البنية التحتية المشتركة للثقة.

ويمكن أن تكون هناك أنواع مختلفة لتحقيق خدمات توفير الثقة بوصفها عناصر بيئة الثقة العابرة للحدود رهناً بمستوى الثقة بين المشاركين في التفاعل المعلوماتي. فعلى سبيل المثال، عندما تكون الثقة المتبادلة عند المستوى "المرتفع" أو "المتوسط" بين أعضاء المجلس، يُحبذ من باب الكفاءة استخدام الخدمات الدولية المركزية المطبّقة وفقاً للمعايير المتفق عليها. وفي حالة مستوى الثقة "المنخفض"، تُبنى خدمات الثقة استناداً إلى مبدأ اللامركزية - أي الخدمات الوطنية في كل دولة.

المستوى التكنولوجي

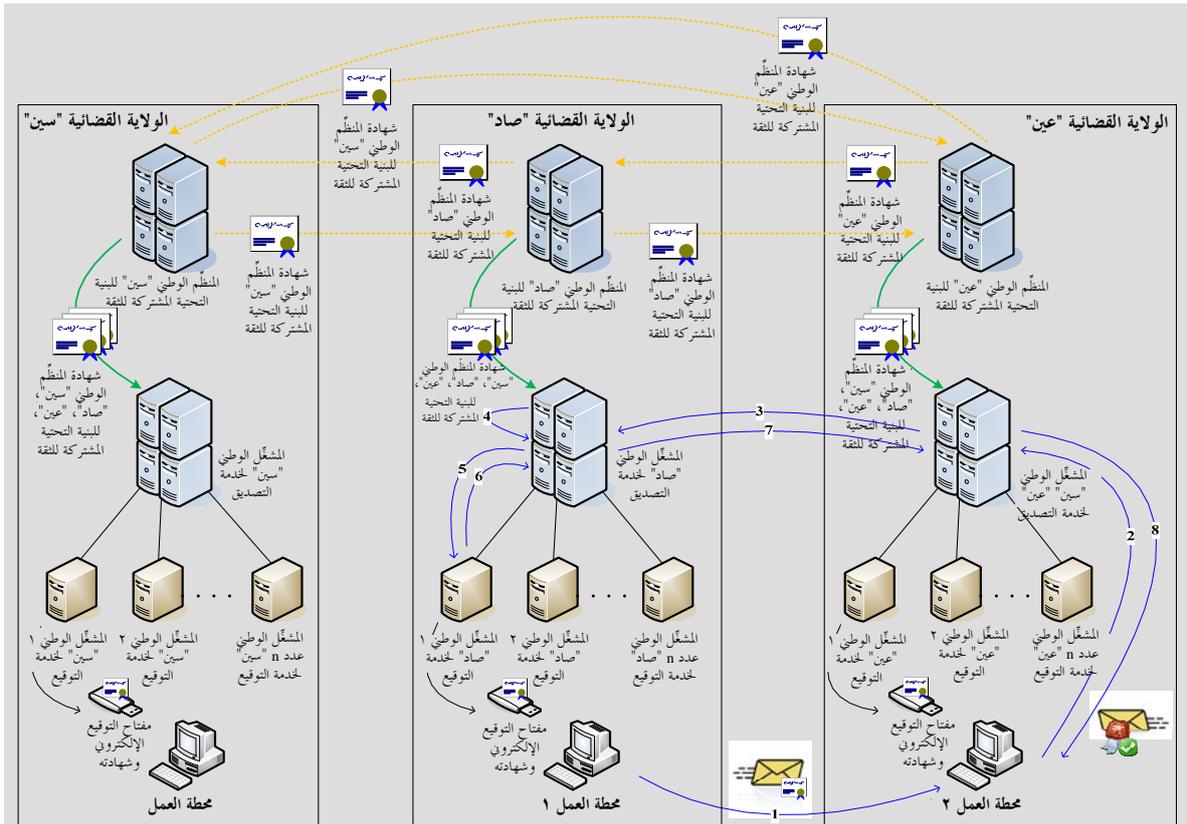
يمكن أن يكون هناك عدد كبير من الخيارات التكنولوجية من أجل تفعيل خدمات توفير الثقة. ويتمثل الشرط الرئيسي لعناصر البنية التحتية المشتركة للثقة في إمكانية التشغيل المشترك. ويُجرى التنظيم عند هذا المستوى بتطبيق المعايير والتعليمات المختلفة المحددة في وثائق المجلس.

ويمكن تجسيد العمل التكنولوجي لخدمات توفير الثقة من خلال التحقق من التوقيع الإلكتروني أثناء عملية التفاعل الإلكتروني العابر للحدود. ومن باب المقارنة، يُعرض بديلان لتحقيق البنية التحتية المشتركة للثقة، وهما الخيار اللامركزي - عند مستوى الثقة "المنخفض"

بين المشاركين في التفاعل المعلوماتي (انظر الشكل ٣)، والخيار المركزي عند مستوى الثقة "المتوسط" بينهم (انظر الشكل ٤).

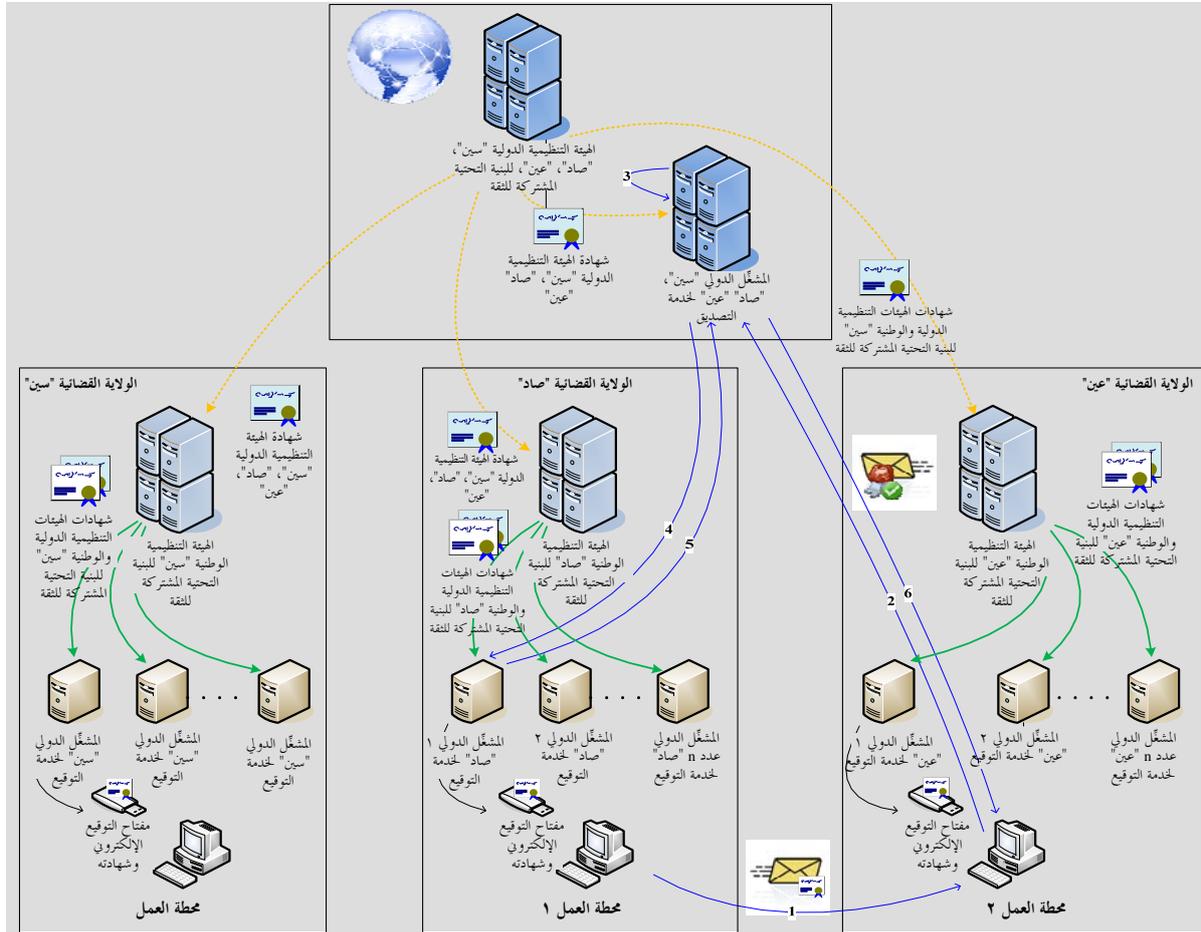
الشكل ٣

التحقق من التوقيع الإلكتروني ضمن إطار بيئة الثقة العابرة للحدود عند مستوى الثقة "المنخفض" (الخيار اللامركزي)



الشكل ٤

التحقق من التوقيع الإلكتروني ضمن إطار بيئة الثقة العابرة للحدود عند مستوى
الثقة "المتوسط" (الخيار المركزي)



ويبين الجدول ١ خصائص الخيارين اللامركزي والمركزي للبنية التحتية المشتركة للثقة. ويصف الجدول ٢ إجراء التحقق من التوقيع الإلكتروني فيما يخص خيار تحقيق البنية التحتية المشتركة للثقة.

الجدول ١

خصائص البنية التحتية المشتركة للثقة فيما يخص التفاعل المعلوماتي ذي المستويين
"المنخفض" و"المتوسط" من الثقة

مستوى الثقة المنخفض (الشكل ٣)	مستوى الثقة المتوسط (الشكل ٤)
١- يقدم المشغّلون الوطنيون لخدمات التصديق هذه الخدمات. ٢- المنظمات الدولية (المشغّلون والمنظّمون) غير متاحة. ٣- تتفاعل هيئات التنظيم الوطنية بصورة مباشرة، وتتبادل الشهادات فيما بينها (-----<). ٤- تزوّد الهيئات التنظيمية الوطنية المشغّلين الوطنيين لخدمات توفير الثقة ضمن ولايتها القضائية بشهاداتهم وشهادات الجهات التنظيمية الوطنية لولايات قضائية أخرى (←).	١- يقدم المشغّلون الدوليون لخدمات التصديق هذه الخدمات. ٢- المنظمات الدولية الحاضرة: الهيئة التنظيمية الدولية للبنية التحتية المشتركة للثقة والمشغّلون الدوليون لخدمات توفير الثقة. ٣- لا تتفاعل الهيئات التنظيمية الوطنية للبنية التحتية للثقة سوى عن طريق الهيئة التنظيمية الدولية للبنية التحتية للثقة. وبالمثل، فإن المشغّلين الوطنيين لخدمات توفير الثقة يتفاعلون من خلال المشغّل الدولي المعني. ٤- تزوّد الهيئة التنظيمية الدولية للبنية التحتية المشتركة للثقة المشغّلين الوطنيين لخدمات توفير الثقة والهيئات التنظيمية الوطنية للبنية التحتية المشتركة للثقة بالشهادات على نحو مركزي (-----<). ٥- تزوّد الهيئات التنظيمية الوطنية المشغّلين الوطنيين لخدمات توفير الثقة ضمن منطقتها بشهاداتهم وشهادة الهيئة التنظيمية الدولية (←).

الجدول ٢

إجراء التحقق من التوقيع الإلكتروني لخير مستوى الثقة "المنخفض" وخيار مستوى
الثقة "المتوسط"

مستوى الثقة المنخفض (الشكل ٣)	مستوى الثقة المتوسط (الشكل ٤)
١- يرسل الفرد/الكيان رقم ١ الوثائق الموقّعة بالتوقيع الإلكتروني في المنطقة "صاد" مع اختيار مستوى التأهل اللازم لخدمات توفير الثقة المستخدمة التي تقدمها البنية التحتية المشتركة للثقة (أساسي أو متوسط أو مرتفع). ٢- يحال طلب التحقق من الوثائق مع التوقيع الإلكتروني في المنطقة "صاد" إلى المشغّل الوطني لخدمة التصديق في المنطقة "عين".	١- يرسل الفرد/الكيان رقم ١ الوثائق الحاملة للتوقيع الإلكتروني في المنطقة "صاد" مع اختيار مستوى التأهل اللازم لخدمات توفير الثقة المستخدمة التي تقدمها البنية التحتية المشتركة للثقة (أساسي أو متوسط أو مرتفع). ٢- يحال طلب التحقق من الوثائق مع التوقيع الإلكتروني للمنطقة "صاد" إلى المشغّل الدولي لخدمة التصديق "سين" - "صاد" - "عين".

مستوى الثقة المنخفض (الشكل ٣)	مستوى الثقة المتوسط (الشكل ٤)
٣- يحال طلب التحقق من الوثائق إلى المشغل الوطني لخدمة التصديق في المنطقة "صاد".	٣- يُجرى التحقق الحسابي من التوقيع الإلكتروني للمنطقة "صاد".
٤- يُجرى التحقق الحسابي من التوقيع الإلكتروني للمنطقة "صاد".	٤/٥- يُرسل طلب/رد يتعلق بحالة الشهادة إلى المشغل الوطني لخدمة التوقيع في المنطقة "صاد".
٥/٦- يُرسل طلب/رد يتعلق بحالة الشهادة إلى المشغل الوطني لخدمة التوقيع في المنطقة "صاد".	٦- يصدّق المشغل الوطني لخدمة التصديق في المنطقة "سين"-"صاد"-"عين" على الإيصال ويحيله إلى الفرد/الكيان رقم ٢.
٧- يتلقى المشغل الوطني لخدمة التصديق في المنطقة "عين" إيصالاً بشأن صحة التوقيع الإلكتروني للمنطقة "صاد".	
٨- يصدّق المشغل الوطني لخدمة التصديق في المنطقة "عين" على الإيصال ويحيله إلى الفرد/الكيان رقم ٢.	

التعرف على المدعين والمدعى عليهم في تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر

في السياق المذكور أعلاه لنموذج تشكيل وعمل بيئة الثقة العابرة للحدود كمصفوفة مكوّنة من مجموعات إقليمية وعالمية مترابطة، مما في ذلك الخدمات الوظيفية المقدّمة في أطر البيئة، يمكن حل مشكلة التعرف على المدعين والمدعى عليهم في تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر على النحو التالي:

- يتولى أحد الأطراف تنظيم مجموعة وظيفية لبيئة ثقة عابرة للحدود متخصصة في دعم إجراءات تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر فيما يتعلق بمعاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود؛
- يمكن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في النطاق الجغرافي لهذه المجموعة؛
- يجري تعهد عمل هذه المجموعة من خلال النشاط التجاري لمشغل متخصص أو مجموعة من المشغلين ذوي الصلة؛
- يمكن أن يكون موضوع النشاط التجاري للمشغلين المتخصصين هو تقديم حُرْم من خدمات الهوية الموثوق بها استناداً إلى مجموعة من مخططات الهوية المعتمدة في أطر المنصات التجارية الإلكترونية؛
- يُرسى النظام القانوني للنشاط التجاري للمشغلين المتخصصين من خلال اتفاقات مع المنصات التجارية.

خطوات أخرى

١ - يمكن أن تتمثل المرحلة المقبلة لتعزيز هذا التطور في إجراء نقاش بشأن الخبرات والمعارف المتراكمة مع مختلف الشركاء (الخبراء والمنظمات) المهمة بتسهيل وتبسيط الخدمات الإلكترونية عبر الحدود وفي الوقت نفسه منحها الصلاحية القانونية.

ويمكن أن تكون أطراف سياسية واقتصادية من بين هؤلاء الشركاء المهتمين.^(٦) وتتمثل الصيغتان السياسيتان المشاركتان جزئياً بالفعل في هذا المجال من مجالات العمل في المنظمات فوق الوطنية (مثل كومنولث الدول المستقلة، ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة شنغهاي للتعاون) والعلاقات الثنائية بين بعض الدول. ويمكن أن تتمثل الصيغ الاقتصادية المهمة بتحقيق هذا الهدف، على سبيل المثال، في هياكل الأمم المتحدة مثل مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والمعاملات التجارية الإلكترونية/لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والأونسيترال (الفريقان العاملان الثالث والرابع)، وكذلك لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، والمنطقة الاقتصادية الأوروبية، والجماعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، وغيرها.

٢ - وعلاوة على ذلك، هناك خطط للشروع في عمل محدد يشمل إنشاء بيئة الثقة العابرة للحدود، بدءاً بإنشاء هيئة تنسيق دولية (مجلس التنسيق بين الهيئات التنظيمية للتبادل الإلكتروني الموثوق للبيانات) (انظر الشكل ٢). ويعتمد هذا المجلس نظامه الأساسي وغير ذلك من الوثائق التنظيمية التي تحكم نشاطه (انظر الفصل ٣-٢)، ويحدد هيكلًا محددًا للبنية التحتية المشتركة للثقة، ومجموعة من خدمات توفير الثقة للبنية التحتية المشتركة للثقة المقرر تقديمها ومستوى ممكن لتأهلها (من الممكن أن يكون رهنا بمناطق المشغّلين الذين يقدمون هذه الخدمات).

ويمكن أن تؤدي الخصائص الطبيعية (التاريخية والثقافية والسياسية والاقتصادية والتقنية، إلخ.) القائمة في مختلف مناطق العالم إلى صيغ مختلفة تنشئ أجهزتها التنسيقية الخاصة (مجلس تنسيق الهيئات التنظيمية للتبادل الإلكتروني الموثوق للبيانات) وهياكل البنية التحتية المشتركة للثقة لديها وفقاً لمستوى الثقة ضمن كل صيغة والخصائص الطبيعية المذكورة أعلاه.

(٦) يمكن أن تكون هناك أيضاً صيغ بشرية أخرى مهمة بهذا المنتج، على سبيل المثال، في مجال القانون، مؤتمر لاهاي المعني بالقانون الدولي الخاص، وكذلك في مجال الطب والتعليم؛ ومع ذلك يُرجح في رأينا أن تستخدم تلك المنظمات بيئة الثقة العابرة للحدود المنشأة بالفعل عوضاً عن دعم منتجها الجديد.

ولذلك، فإننا نفترض ألا يكون هناك في المراحل الأولى من هذا المشروع "نطاق ثقة" وحيد للعالم أجمع (على مستوى إحدى هيئات الأمم المتحدة مثلا)، وإنما عدة "نطاقات ثقة".^(٧)

٣- وبعد اختيار هيكل البنية التحتية للثقة (في "نطاق الثقة" المعني)، سيكون من الممكن الشروع في صياغة مجموعة أخرى من الوثائق التنظيمية والمعارية والتكنولوجية المتفق عليها في إطار مجلس تنسيق الهيئات التنظيمية للتبادل الإلكتروني الموثوق للبيانات. ويتحدد الطابع المنهجي لمجموعة الوثائق هذه من خلال النتائج في الخطوة ٢. وبهذه الطريقة، تُكفل إمكانية التشغيل المتبادل في إطار "نطاق الثقة" المعني.

ويمكن للمنظمات الدولية القائمة على وضع ومواءمة المعايير أن تسهم إسهاما كبيرا في دعم هذه المشاريع.

٤- ومن شأن اعتماد أعضاء مجلس التنسيق بين الهيئات التنظيمية للتبادل الإلكتروني الموثوق للبيانات هذه المجموعة من الوثائق (في "نطاق الثقة" المعني) أن يتيح إمكانية المضي صوب المرحلة النهائية من تنفيذ نظم التفاعل الإلكتروني عبر الحدود ذي الدلالة القانونية.

(٧) بيئة معلوماتية وقانونية تستخدم نفس البنية التحتية المشتركة للثقة.